المؤتمر يشكّل لجنة تحضيرية لانعقاد المؤتمر العام الثامن

الإفراج عن المتورطين بجريمة جامع الرئاسة نسف للتسوية.. والمؤتمر وحلفاؤه يعلقون مشاركتهم في الحوار

افتتح أعمال الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني

رئيس الجمهورية: قطعنا خطوات كبرى باتجاه بناء اليمن الجديد

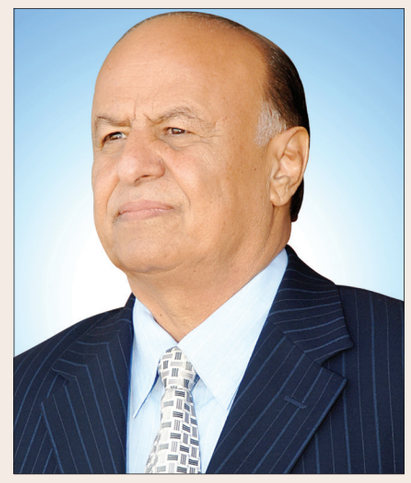

بدأت السبت بصنعاء أعمال الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل برئاسة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر وبحضور المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن جمال بن عمر والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني.

وقال رئيس الجمهورية في كلمته في الجلسة الافتتاحية للجلسة العامة الثانية: إن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية هي محور الحل السياسي والتي من خلال تطبيقها بكامل بنودها سوف نتمكن من التغيير والإصلاح وتحقيق آمال وتطلعات شعبنا اليمني في العدالة والمساواة والحرية والحكم الرشيد.

واعتبر رئيس الجمهورية أن القضية الجنوبية مفتاح الحل للأزمة اليمنية، مشيراً إلى إصداره قراراً رئاسياً بتشكيل لجنتي الأراضي والمبعدين المدنيين والعسكريين، والعمل يسير بوتيرة عالية حرصاً منه على عودة الحقوق لأصحابها ورفع المظالم في أقصر فترة زمنية ممكنة تنفيذاً للنقاط العشرين التي أقرتها اللجنة التحضيرية للحوار.

تفاصيل ص٣

في الحلقة الأولى من برنامج «الذاكرة السياسية» بقناة «العربية»

الزعيم: آثرت دماء اليمنيين على السلطة وكنت قادراً على حسم الأزمة عسكرياً وشعبياً

الفاشلون يحمّلون علي عبدالله صالح المسئولية قبل وبعد الوحدة وبعد تسليم السلطة سلمياً

اليمن بلد ديمقراطي منذ تحقيق الوحدة وما حدث فيه مؤخراً فوضى وحقد وانتقام

أكّد الزعيم علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية السابق أنه لم يجبر على ترك السلطة وأنه كان قادراً على حسم الأزمة عسكرياً وشعبياً، ولكنه رفض أن يبقى على كرسي السلطة تحت نهر من الدماء لأنه أتى بطرق ديمقراطية إلى السلطة، ولم يأت على ظهر دبابة أو انقلاب قبلي أو عسكري.

وقال الزعيم علي عبد الله صالح في الحلقة الأولى من برنامج «الذاكرة السياسية التي بثّتها الجمعة قناة «العربية» الفضائية إنه يتقبّل بارتياح كبير أن يكون رئيساً سابقاً بعد ٣٣ عاماً في الحكم، «لأن الواحد تخلص من مسئولية كبيرة كانت على عاتقه وهموم كبيرة يتحملها الإنسان ويسهر عليها النوم، أمن البلد، استقراره، اقتصاده، استقلاله، استقلال القرار السياسي، تحقيق بنية تحتية، إنجازات اقتصادية، هذه كلها كانت همّاً على عاتقي كرئيس جمهورية».

تفاصيل الحوار ص٦-٧

العيدروس لـ«الميثاق»:

أحزاب في المشترك تتمرد على المبادرة وتقف وراء الانفلات الأمني

المقدشي:

باسندوة تعمد الغياب عن مؤتمر الحوار

الحنش لـ«الميثاق»:

الحوار سيتخطى العراقيل بجهود المجتمع

الخنبشي لـ«الميثاق»:

مؤتمر الحوار سيقف بجدية أمام سياسة الإقصاء

الاثنين - العدد (1665)
1 / شعبان / 1434هـ - الموافق: 10 / 6 / 2013م

أسبوعية - سياسية | 20 صفحة | السنة الثلاثون | 50 ريالاً

الميثاق
لسان حال الملتقى الشعبي العام

من قلب الذاكرة الحية

■ علي عبدالله صالح الزعيم التاريخي محقق الوحدة والحرية والديمقراطية والتعددية الحزبية، ومخرج النفط والغاز ومحقق المنجزات الانمائية العملاقة وفي مقدمتها إعادة بناء سد مأرب والمشاريع الاقتصادية والاستراتيجية وبناء الهياكل الأساسية، وأنه رقم يفوق كل المعادلات وسيظل رقماً في الحاضر والمستقبل..

«الميثاق» تنشر صور العناصر الإرهابية المتورطة في جريمة دار الرئاسة

الوطن يدفع ثمن صمت المؤتمر الشعبي عن خروقات الإصلاح

«الإخوان» والانقلاب على السعودية

اللجنة العامة للمؤتمر تدق ناقوس الخطر وتطالب رعاة المبادرة التدخل السريع لمنع الانهيار

المفرج عنهم ثبت تورطهم بالأدلة القاطعة والاعترافات الموثقة

أسر الضحايا والمصابين والمتضررين يرون في القرار تحدياً للعدالة وحماية لكبار المتهمين

المؤتمر وحلفاؤه يستنكرون حملة «الإصلاح» و«النائب العام» ضد ياسر العواضي

اختتمت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني اجتماعها دائم الانعقاد منذ أربعة أيام برئاسة النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي الدكتور عبدالكريم الارياني، والأمناء المساعدين للمؤتمر الشعبي والمكرس للوقوف على التطورات السياسية على الساحة المحلية.

واتخذت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام في ختام الاجتماع العديد من القرارات المتصلة بالتحديات السياسية التي تواجه التسوية السياسية والالتزامات التنظيمية.

كما قررت اللجنة تشكيل لجنة برئاسة الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي للشؤون التنظيمية، والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي لشؤون الشباب نائباً، وعضوية كلٍ من رؤساء دوائر الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي: السياسية، والتنظيمية، والمالية، والقانونية، والاقتصادية، والإعلامية، والتربوية، والمنظمات الجماهيرية، والحكم المحلي، العلاقات الخارجية، التوجيه والإرشاد، الثقافة، والشباب، والمرأة، والمهارات بقطاع المرأة، ودائرة الإدارة والخدمات، للإعداد والتحضير لانعقاد اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام للتحضير والإعداد للمؤتمر العام الثامن للمؤتمر الشعبي العام والذي سينتخب قيادة جديدة للمؤتمر الشعبي العام، تواكب التطورات السياسية والاجتماعية وتقيم المنعطفات التاريخية التي مر بها الوطن منذ بداية أزمة عام ٢٠١١م..

كلمة الميثاق

ناقوس الخطر

غضب شعبي واسع يعم الوطن إزاء قرار الإفراج عن بعض مرتكبي الجريمة الإرهابية التي اقترفت بحق الوطن وقيادته في جامع دار الرئاسة في الثالث من يونيو ٢٠١١م سيما والشارع اليمني كان ينتظر تحقيق العدالة بتطبيق القانون والقصاص ممن خطط ونفذ لتلك الجريمة التي استهدفت حياة رئيس الجمهورية السابق الزعيم علي عبدالله صالح وكبار قيادات الدولة.. فلقد مثل قرار الافراج جريمة لا تقل بشاعة عن جريمة تفجير المسجد حيث اثبتت ان القتلة نافذون في مصدر القرار ويستغلون السلطة والقضاء لاستكمال ازهاق دماء اسر الضحايا في اصرار وتعمد على استكمال جريمتهم الإرهابية التي لولا الحكمة والاستشعار العالي للمسئولية الوطنية لكانت جرت اليمن إلى حرب أهلية كارثية، وهذا الموقف يضعنا في صورة من يقف وراء تلك الجريمة وسقوطه الديني والأخلاقي والإنساني خاصة وأن من استهدفهم ذلك العمل الإرهابي كانوا يقفون بين يدي الله في أول جمعة من شهر رجب الحرام، وكان المجرمون يعون حجم الخطر على اليمن ووحدته وأمنه واستقراره، لكن غلهم وحقدهم ودناءة مشروعهم قد جسدوه في تجرئهم على اقتراف فعلتهم التي يتبين بشاعة المدى الذي يمكن أن يذهبوا إليه في سبيل إشباع نزعاتهم الدموية التي لا تشبع والتي لا يمكن ان تتوقف عند تلك الرموز الوطنية بل ان تعطشهم للدماء سيجعلهم يتمادون في جرمهم، لذا لا يجب أن يفلتوا من العقاب مهما تجبروا وتفرعنوا، وفي هذا المنحى كان يفترض تطبيقا للنظام والقانون ليس الإفراج عن المجرمين، وإنما إلقاء القبض على أولئك الذين لم تطلهم يد العدالة، وهو ما يمثل إخلالاً بالتسوية السياسية للمبادرة الخليجية وتحدياً جدياً لمدى التزام القيادة السياسية بقراري مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ - ٢٠٥١ الذي وصف جريمة جامع دار الرئاسة كواحدة من الجرائم الإرهابية المدانة دولياً وأكد على ضرورة أن ينال مرتكبوها الجزاء العادل..

أن إطلاق سراح المجرمين بعد ثبوت الأدلة الدامغة على تورطهم في عمل إرهابي شيطاني كاد أن يؤدي بوطن وشعب إلى مهالك خراب ودمار لا يبقي ولا يذر لولا لطف الله، وحرص من استهدفتهم تلك الجريمة على تجنيب اليمن واليمنيين هذا المآل، والذين رغم الآلام وهول المؤامرة وبشاعتها إلاّ أنهم اصروا على ترك إحقاق العدالة للنظام والقانون الذي صار يطوع من قبل تلك العقول المتوحشة لخدمة اطماعهم التآمرية وقد بلغت بهم الصفاقة والوقاحة والإيغال في الجرم حد استخدام المبادرة والحكومة ومسؤولياتهم في الوظيفة العامة لاطلاق المجرمين وافلاتهم من يد العدالة دون خجل أو ندم.. إنها ثقافة العنف والتطرف والإرهاب التي لا يمكن إيقافها إلا بإحقاق الحق من خلال التطبيق الصارم للقانون الذي به يعاد للدولة هيبتها، وللوطن والمواطن أمنه وأمانه والوصول إلى بر الأمان.

قتل 4 وجرح 25 في مواجهات بين محتجين وقوات الامن امام جهاز الامن القومي

قتل ٤ وجرح ٢٥ آخرين على الأقل في مواجهات اندلعت عصر امس الاحد بين محتجين من جماعة (انصار الله) الحوثيين كانوا يطالبون باخراج معتقلين من الامن القومي وحل الجهاز وبين قوات مكافحة الشغب التابعة لوزارة الداخلية .

وفي بيان للجنة الامنية إن قررت تشكيل لجنة تحقيق في تلك الحادثة، برئاسة نائب وزير الداخلية ونيابة أمين أمانة العاصمة عبدالقادر هلال وآخرين، وذلك للتحقيق فيما جرى من من مواجهات من معتصمين أمام مقر جهاز الامن القومي .

الي ذلك سقوط ٨ قتلي بينهم ٢ من الامن وجرح اخرين في مواجهات وقعت صباح امس بين حملة عسكرية وامينة خرجت دون اوامر قانونية وبين احد مشائخ خولان (محمد علي عايض) بسبب خلاف على قطعة ارض.

المؤتمر وأحزاب التحالف يعلقون مشاركتهم في الحوار

علق ممثلو المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني مشاركتهم في الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني ليوم واحد هو أمس الأحد الموافق ٩ / ٦ / ٢٠١٣م.

وجاء تعليق كتلة المؤتمر والتحالف الوطني لمشاركتهم في مؤتمر الحوار احتجاجاً على الافراج وبصورة مخالفة للقانون عن مجموعه من العناصر المتورطة في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة ممن ثبت ومن خلال الأدلة القاطعة الثابتة في ملف القضية والاعترافات الموثقة أمام النيابة العامة عن تورطهم في ارتكاب هذه الجريمة.

قيادات مدنية لـ«الميثاق»:

الاعتداءات على الكهرباء والاتصالات مخطط لخصخصتهما

حذر عدد من قيادات منظمات المجتمع المدني من وجود مخطط يهدف الى تدمير القطاعات الاقتصادية المرتبطة بمصالح الناس وخصخصتها وتحديداً قطاعي الكهرباء والاتصالات. مشيرين الى أن الانهيار الأمني المريع الذي يشهده الوطن وعدم مقدرة الحكومة بمؤسساتها الأمنية من حماية خطوط الكهرباء وشبكات الألياف الضوئية، يبعث على المخاوف ويطرح العديد من التساؤلات منها: من يقف وراء هذه الأعمال والتدهور الأمني؟ وماذا يراد منها؟

واعتبروا أن صمت الحكومة والجهات المعنية تجاه ما يجري معيب في حقها وفي حق مؤسسات الدولة وأهداف ثورة سبتمبر وأكتوبر ومصالح المواطنين التي بنيت خلال أكثر من ٣٣ عاماً..

تفاصيل ص ٨